

**الصعوبات والتحديات التي تواجه تدريس مادة حقوق الانسان
والديمقراطية في الجامعات العراقية**

د. عباس فاضل محمود

الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الانسان

كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

جامعة بغداد

abaasn667@gmail.com

الصعوبات والتحديات التي تواجه تدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية في الجامعات العراقية

د. عباس فاضل محمود

تاريخ الاستلام : ١٣ / ٩ / ٢٠٢٠

تاريخ القبول : ٢٥ / ١٠ / ٢٠٢٠



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المخلص

يركز هذا البحث على تسليط الضوء على اهم التحديات التي تواجه عملية تدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية في الجامعات العراقية. فبعد الغزو الامريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ وعملية تغيير النظام الديكتاتوري واستبداله باخر لم تتضح معايير وصفه، مازالت الكتب المنهجية المقررة وتوفر التدريسين المؤهلين علمياً وعملياً تعاني من غياب التنظيم بسبب عدم ايلاء وزارة التعليم كوزارة التعليم العالي والمؤسسات التعليمية المرتبطة بها الاهتمام الكافي بهذه المادة. تلك المادة التي تشترك في تدريسها الجامعات والمعاهد العراقية كافة. باستخدام اسلوب التحليلي النوعي لبعض الكتب المهجبة المقررة لتدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية، توصلت الدراسة الى ضرورة حث وزارة التعليم العالي والبحث لتشكيل لجنة وزارة تكون مسؤولة عن المتابعة الدقيقة لتفاصيل تدريس هذه المادة واهمها توفير منهج دراسي معاصر مبني او مصمم بطريقة علمية يزود الطالب بمهارات ومعارف تمكنه من تطوير حقل دراسات حقوق الانسان والديمقراطية. فاغلب المناهج، ومنها ماتم تناوله خلال البحث، هي كتب تم تأليفها بطريقة تقليدية غلب عليها الجانب الفلسفي النظري في ظل غياب واضح للابعاد التطبيقية والتي جزء محوري ومهم من تدريس مادة حقوق الانسان.

الكلمات المفتاحية: العراق، التعليم، تدريس، حقوق الانسان، الديمقراطية، الكتب المنهجية، اصلاح، تحديات، صعوبات

The Challenges and Difficulties Facing the Process of Teaching Human Rights and Democracy in Iraq Universities

Dr. Abbas Fadhil Mahmood

Baghdad University, Educational Unit for Peace Studies and Human Rights

College of Education for Humanities

abaasn667@gmail.com

Abstract

This paper focuses on highlighting some important challenges and difficulties that affect the process of teaching human rights and democracy in Iraq higher education institutions. By using qualitative content analysis, it examines the strength and weakness of some textbooks used in teaching human rights and democracy. The paper concludes that the process of teaching these two significant courses needs urgent reform in regard to the textbooks, methodology and teacher training after many years of disregard and sidelining. The paper also notes that most of these textbooks have been written using very sophisticated and theoretical language with lack of practical approach. This made it more difficult to teach these subjects in the Iraqi higher education institutions.

Key Words: Iraq, Human Rights, Democracy, Challenges, Curriculum, Reform

المقدمة

يعد مفهوما حقوق الانسان والديمقراطية من اهم المفاهيم المؤسسة للديمقراطيات الحديثة. وهما محور اساسي للنقاش الايديولوجي والمفاهيمي بين الاكاديمين وغيرهم بعد انهيار الانظمة الديكتاتورية والبدء بتاسيس اخرى ديمقراطية. فمهوم المواطنة الديمقراطية التي تقوم على اساس احترام حقوق الانسان والذي هم الضامن لاستقرار النظام السياسي، على سبيل المثال، تتطور عبر تفاعل احداث تاريخية وسياسية شهدتها عملية التحول والانتقال من انظمة قمعية الى ديمقراطية وهو عرضة للتغيير واعادة الانتاج ليس مع تغيير طبيعة النظام بشكل عام بل احيانا مع تغيير توجهات الحكومات والنخب السياسية. هذه النخب هي مسؤولة عن ترسيخ مفاهيم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان عبر سلوكها السياسي والمبادئ التي تؤمن بها داخل المجال العام والخاص للمجتمع.

وبما ان مؤسسات التعليم الجامعي وماقبل الجامعي في العراق، بعد انهيار النظام الديكتاتوري في نيسان العام ٢٠٠٣، تحملت مسؤولية نشر وتثقيف المجتمع على مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية عبر تدريسها وجعلها مادة مهمة ضمن مقررات الدراسية الاولى والعليا في بعض الكليات، اصبحت هناك حاجة ماسة لمعرفة اهم التحديات والصعوبات التي تواجه تدريسها في المؤسسات التعليمية في العراق. ومع ان الوصول الى نتائج علمية لتقييم مدى تاثير تدريس مفهومي الديمقراطية على اعادة بناء الشخصية العراقية المتفاعلة مع التغيير الجذري للنظام السياسي في العراقي، يحتاج دراسات ميدانية تبنى على اساس استطلاعات راي عام للفئات العمرية المستهدفة سواء على المستوى الجامعي او ماقبله. علما ان تصميم مثل هذه الاستطلاعات وتطبيقها يحتاج لجهد علمي قد يستغرق اشهر عدة لانجازه فضلا عن الدعم المالي والتبني المؤسسي الرسمي وهما امران تعرضا للاهمال واللامبالاة من قبل المؤسسة الرسمية. ولذا فاننا سنعتمد بشكل عام في هذا البحث على منهج تحليلي كيني لبعض الكتب التي اعتمدت في تدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية. وبناءً عليه سيتم تقسيم البحث الى ثلاث محاور اساسية: في المحور الاول ستركز النقاش حول طبيعة المنهج الدراسي الاول او المؤسس والذي استخدم بشكل واسع لتدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية في السنوات الاولى للغزو والاحتلال الامريكي وهو كتاب حقوق الانسان للاستاذ الدكتور رياض عزيز هادي. اذ سيتم تحليل مضمون هذا المنهج من حيث نقاط القوة والضعف والاشكالات العلمية التي تثار حوله هذه فضلاً عن نقاط القوة التي احتواها. اما المحور الثاني سيخصص لتناول اهمية اعداد تدريسين مسؤولين عن تدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية في المؤسسات التعليمية العراقية. اذ ستركز النقاش عن الكيفية التي تم فيها اختيار وتاهيل اساتذة لتدريس هذه المادة لأول مرة في المؤسسات التعليمية فضلاً عن الصعوبات والتحديات التي مازالت تواجههم في تدريس هذه المادة. والكثير مما سيطرح في هذا المحور سيكون مستوحاة او نابع من تجربة عملية في تدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية باعتبارنا من التدريسن الذي بدأنا تدريس هذه المادة منذ الاشهر الاولى لاقرارها.

اما المحور الثالث فستركز النقاش حول اهمية البنية التعليمية المتضمنة الوسائل التعليمية والتوضيحية فضلاً عن الطريقة او المنهج المستخدم في تدريس هذه المادة. ومن الجدير ذكره هنا ان تدريس حقوق الانسان والديمقراطية .

المبحث الاول:

١- ملاحظات حول الكتب المنهجية المستخدمة في تدريس مادة حقوق الانسان

ربما لانجافي الحقيقة اذا ما قلنا ان اول كتاب منهجي تم اقراره لتدريس مادة حقوق الانسان بعد اقرارها من قبل وزارة التعليم والبحث العلمي في العام ٢٠٠٤ هو كتاب استاذ العلوم السياسية الدكتور رياض عزيز هادي المعنون (حقوق الإنسان: تطورها - مضامينها - حمايتها)(هادي، ٢٠٠٥). اذ تم نشر هذا الكتاب على نطاق واسع بين اغلب مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد وتم اعتماده من قبل اغلب التدريسين كتاب منهجي لتدريس مادة حقوق الانسان. ومع ان تناول مفردات هذا الكتاب التي سنتاولها لاحقاً لم يكن غائباً في ظل حقبة النظام الاستبدادي. اذ عمل هذا النظام على صياغة مفاهيم حقوق الانسان والحريات العامة والديمقراطية ضمن رؤيته الايديولوجية التعبوية والتثقيفية ضمن مادة الزامية كانت تدرس على المستوى الجامعي في جميع المراحل والتي عرفت حينها ب"الثقافة القومية". التي كانت يجب على الطالب دراستها من قبل تدريسين الغالبية العظمى منهم اعضاء في حزب البعث المنحل وبعضهم يشغل درجات حزبية عليا في الحزب. والجدير بالذكر ان سياسية سطات الاحتلال الخاطئة فيما يتعلق بابعاد واجتثاث هذه الدرجات اثر بشكل سلبي على بعض الكليات فيما كان تأثيره محدوداً على الاخرى لاسيما الانسانية منها. والملاحظ انه في السنوات الاولى للتغيير وسمت هذه المادة بان لها علاقة بالتغيير وسياسة سلطات الاحتلال التي كانت ترمي استبدال الثقافة القومية بالثقافية الديمقراطية.

لقد بدأ تدريس هذه مادة حقوق الانسان والحريات العامة في العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ومع ان الكثير من الكليات والاقسام لم تقم باستبدال مادة الثقافة القومية بمادة حقوق الانسان لاسباب عدة منها موضوعي كعدم توفر تدريسين لتدريسها او عدم وصول توجيه مركزي فيما يتعلق باعتمادها كمادة دراسية اسوة ببيقية المواد، الا انها اوقفتها ومنعت تدريسها باعتبارها مادة تهدف ادلجة وتثقيف الوسط الجامعي على مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي . الا انه في العام الدراسي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ والعام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نلاحظ ان اغلب الجامعات والمعاهد اعتمدت مادة حقوق الانسان . ومنذ السنوات الاولى لم يتم اعتماد تسمية موحدة لهذه المادة فبعض الكليات اكتفت بتسميتها "حقوق الانسان" والبعض الاخر اختار تسميتها "حقوق الانسان والحريات العامة" فيما فضل اخرون دمجها مع مادة الديمقراطية فاختر تسمية "حقوق الانسان والديمقراطية" واستمرالتباين وعدم الوضوح في اختيار اسم هذه المادة بين الاقسام والكليات التابعة لوزارة التعليم العالي فنلاحظ على سبيل المثال ان كلية اللغات في جامعة بغداد اختارت

دمج مادة حقوق الانسان مع مادة المجتمع المدني فتم تأليف منهج سمي حينها ب"حقوق الانسان والمجتمع المدني" في حين اختارت كليات القانون دمجها بمادة القانون الدولي وغيرها.

ومن الملاحظات العامة حول كتاب الدكتور رياض عزيز هادي هي انه كتاب تاصيلي نظري. اذ اعتمد المؤلف على منهج محايد تجنب فيه المؤلف الاعتماد على الجمع بين الجانب التطبيقي والنظري لمادة حقوق الانسان باعتبارها من اهم المنهجيات المتبعة في تدريس مادة حقوق الانسان. اذ يصعب عمليا الفصل بين الجانب التطبيقي والجانب التاصيلي النظري. ومانعنيه بالجانب التطبيقي هو ان هذا الكتاب لم يتناول تجارب الامم والشعوب فيما يتعلق بحقوق الانسان وخصوصاً في منطقة الشرق الاوسط. اذ نعتقد انه من المهم تضمين تجارب الامم والحكومات في مجال حقوق الانسان ولاسيما فيما يتعلق بالانتهاكات والاجراءات والتشريعات التي اعتمدها الدول للحد منها. فقد تجنب الباحث، وهو من اهم المتخصصين في هذا المجال، الاشارة الى انتهاكات حقوق الانسان في الانظمة العربية ولاسيما العراق بصفته البلد الذي ينتمي له المؤلف. اذ كان من المفترض ان يخصص المؤلف بعض صفحات الكتاب للاشارة الى السلبات في مجال حقوق الانسان في ظل نظام حزب البعث بصورة علمية فضلاً عن الاجراءات العملية التي يجب ان تتخذ للحد منها وتجاوزها في ظل نظام مابعد انهيار سقوط الديكتاتورية.

الكتاب ابتدا بمقدمة منهجية حول تعريف حقوق الانسان. اذ قام المؤلف بتفكيك المفهوم الى مفردتين "حقوق" و "الانسان" ومن ثم قام باعطاء تعريف لغوي واصطلاحي لكلا المفردتين. اذ اشار الى ضرورة التميز بين بين الحق الطبيعي والحق الوضعي والحق في القانون. وبناء عليه تبني المؤلف تعريفاً نظرياً لمفهوم الحق بصفته "ماثبت على وجه الاختصاص وقرر به الشارع سلطةً وتكليفاً تحقيقاً لمصلحة معينة". اذ ان هناك الكثير من التساؤلات التي تثار حول هذا التعريف منها ماهو مصدر شرعية السلطة التي اقرته وثبته. اذ عادة ما تقوم السلطات سواء كانت مستبدة او ديمقراطية على التنقيف على مفاهيم تتناغم وتتوافق ولاتتعارض مع رؤيتها الايديولوجية لمفاهيم حقوق الانسان.

والملاحظ ايضاً ان مفهوم التربية على حقوق الانسان (المفوضية السامية لحقوق الانسان، ٢٠٠٤)، الذي انتشر بشكل واسع في الثلاث قرون الاخيرة، كان غائباً تماماً عن مؤلف الدكتور رياض عزيز. اذ شغل هذا المفهوم منذ ان تم صياغته ونشره على نطاق واسع من قبل الامم المتحدة حيزاً واسعاً في اغلب الدراسات المتخصصة في مجال حقوق الانسان. فمنذ المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي نظّمته الامم المتحدة في فينا العام ١٩٩٣ تم التاكيد على اهمية

التربية على حقوق الانسان وتم اصدار اعلان فينا الذي صادقت عليه ١٧١ دولة. اذ جددت هذه الدول التزامها بالاعلان العالمي لحقوق الانسان وبقية اجزاء الشريعة الدولية لحقوق الانسان واهمية التعليم والتدريب على مضامينهما في المؤسسات التعليمية كافة (مفوضية حقوق الانسان، ٢٠٠٦، ٢٠١٧). وعلى اثر اعلان فينا اطلقت الامم المتحدة العقد الاول او المرحلة الاولى للتنقيف والتربية على حقوق الانسان (١٩٩٤-٢٠٠٥) وبعد انتهاء هذه المرحلة صدرت خطة العمل في مجال التنقيف على حقوق الانسان (٢٠٠٥-٢٠٠٧) ومن ثم صدر البرنامج العالمي للتنقيف في مجال حقوق الانسان ٢٠٠٥ الذي مازال العمل به جاريا حتى الوقت الحاضر. وهذا البرنامج تضمن اصدار الكثير من الكتب المنهجية المتخصصة في تدريس حقوق الانسان على المستوى الجامعي وما قبل الجامعي والتي تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي. وفي العام ٢٠١٥ صدرت المرحلة الثالثة من العالمي للتنقيف على حقوق الانسان والذي استمر الى العام ٢٠١٩. اذا اكدت هذه المرحلة على اهمية ان يعتمد التنقيف على حقوق الانسان على "طريقة تشاركية تركز على المتعلم، الى الارتقاء بالمعارف وتنمية المهارات المهمة اللازمة للتحليل النقدي والعمل .." عبر تعليم الناس على "معرفة حقوقهم والمطالبة بها بطريقة فعالة... على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي وفي منع الانتهاكات واعمال العنف والنزاعات"(مفوضية حقوق الانسان، ٢٠١٧)

والمفردات المنهجية التي ثبتها الدكتور رياض عزيز هادي في كتابه الذي تبنته وزارة التعليم العالي والبحث العالمي في العام ٢٠٠٤ لتدريس مادة حقوق الانسان، اصبحت متبعة ومكررة في الكثير من الكتب المنهجية التي تم تأليفها لاحقا من قبل الكثير من تدريسي مادة حقوق الانسان. ولكن الملاحظ على هذه الكتب الى انه قامت اما بالتوسع في شرح الموضوعات التي تناولها كتاب الدكتور رياض (علوان الدليمي، ٢٠٠٩) او اختصار المادة العلمية النظرية التي مختصرة اصلاً (حسين، ٢٠١٣) (السندي، ٢٠١٢). علماً ان هذه الكتب المنهجية لم تقم بتطوير منهجية ومفردات حقوق الانسان بل قامت فقط باختصارها بطريقة اخلت بمضمون كتاب الدكتور رياض لانها جاءت اما استجابة الشكاوى التي قدمها الطلبة حول كتاب او لاصدار مؤلف جديد لتدريس مادة حقوق الانسان تتلائم مع الخلفية السياسية والايديولوجية للمؤلف. وهذه الحقيقة ثبتها الدكتور رياض نفسه الذي اعترف بان الممارسات الميدانية التي خلا كتابه من الاشارة اليها لاجود لها في تدريس مادة حقوق الانسان التي تم طرحها بصيغة افكار نظرية

خضعت بيما بعد " الاجتهادات من قبل بعض التدريسيين ويتحكم في هذه الاجتهادات تخصصات التدريسيين وانتماءاتهم الفكرية والسياسية."

٢- افكار حول تطوير المنهج الدراسي لمادة حقوق الانسان

مع اننا لانميل الى ان يكون هناك كتاباً منهجياً موحداً لتدريس مادة حقوق الانسان في الاقسام العلمية والانسانية، الا اننا مع ان فكرة ان يخضع اي كتاب منهجي لمراجعة دقيقة من قبل لجنة وزارية علمية متخصصة في مادة حقوق الانسان. ونرى ان الاسلوب الامثل هو منح الاستاذ الحرية الكاملة في اختيار واعداد الكتاب والمادة العلمية التي يعتمد عليها في تدريسها لمادة حقوق الانسان. وربما من الافضل اعتماد عدد من الكتب المنهجية حسب التخصصات العلمية والانسانية. ولكن من الضروري ان لا يتم اعتماد اي كتاب منهجي الا بعد ان تتم المصادقة عليه من قبل لجنة علمية متخصصة وقرارها هو الذي يجي ان يعتمد في اقرار اي مؤلف واعتباره كتاباً منهجياً صالحاً للتدريس.

وبناءً عليه يجب تتولى هذه اللجنة مسؤولية المراجعة العلمية واقرار الكتب المنجية المطروحة من التدريسيين في الاسواق ومكتبات الكليات والاقسام العلمية في المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ومن مراجعة سريعة لبعض هذه الكتاب وجدناها تضمنت عيوب منهجية فيما يتعلق بالابعاد القانونية والفكرية والاجتماعية لمادة حقوق الانسان. فعلى سبيل المثال كتاب الدكتور ناز بدرخان السندي (السندي، ٢٠١٢) الذي تمت طباعته وتوزيعه بشكل واسع في كلية التربية ابن رشد اعتمد على تكرار المنهجية نفسها تقريباً التي اعتمدها الدكتور ياض عزيز هادي فضلا عن الازغابة الطباعية وازدواج موضوعات مكررة غير مجدية. فعلى سبيل المثال فان المؤلفة خصصت مبحثاً عن اهمية حقوق الانسان في المواثيق الدولية والاقليمية ومن ثم عادت وخصصت مبحثاً وبالمرتوى نفسه يتناول الوثائق المعاصرة لحقوق الانسان. ويبدو ان مؤلفة الكتاب قامت بنقل عبارات موجودة سابقاً في كتاب الدكتور رياض عزيز، وغيره من كتب حقوق الانسان ولم تقم بتحليلها او نقدها واحياناً نجدها اقتبسها نصياً دون اعادة صياغتها او الاشارة الى مصدرها الاصلي.

مع ذلك فان ما يحسب لهذا الكتاب هو محاولته المتواضعة في اضافة فصل خاص بالتربية على حقوق الانسان بشكل مختصر مع ان اغلب ماتم تناوله في هذه تم اقتباسه بشكل مباشر من تقارير ومؤلفات الامم المتحدة الخاصة بالمرحلة الاولى والثانية والثالثة للتثقيف والتربية على حقوق الانسان. وهذ الملاحظات نفسها تنطبق على المجازرات الملخصة للاستاذ حسين

كريم حمود التي تم اعتمادها بشكل واسع في ككتاب منهجي في كليات التربية في الجامعة المستنصرية.

والكتاب الاخر المهم هو كتاب حقوق الانسان لاسناذ العلوم السياسي الدكتورحافظ علوان حمادي الدليمي الصادر عن جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية العام ٢٠٠٩. ان ما يحسب لهذا المؤلف هو شموليته اذ ابتدا بمقدمة عن المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفهوم حقوق الانسان ومن ثم انتقل المؤلف للحديث للتطور التاريخي لمفهوم حقوق الانسان في الديانات والحضارات القديمة والحديثة. وبعدها تناول المؤلف اصناف حقوق الانسان ومميزاتها ومن ثم حقوق الانسان في الدساتير العربية ومنها الدساتير العراقية فضلا عن حقوق الانسان في المواثيق الدولية والاقليمية ومن ثم اسهب المؤلف في عرض تفاصيل مهمة عن الضمانات الخاصة بحقوق الانسان سواء كانت الضمانات القانونية والسياسية ام دور منظمات المجتمع المدنية والمنظمات غير الحكومية. ويبدو ان الدافع الاساسي لتاليف هذا الكتاب هي عدم شمولية المؤلف الذي قدمه الدكتور رياض عزيز هادي قبله بثلاث سنوات الا انه بشكل عام راعي الاسس والثوابت التقليدية التي تناولها الدكتور رياض عزيز هادي. والتقييم العام لهذا المؤلف هو ان الطابع النظري والمنهج الفلسفي كان هو الاساس الذي بني عليه هذا المؤلف وهو ما يجعل مادة حقوق الانسان التي من المفترض ان تجمع بين الجانب التطبيقي والنظري صعبة على الطالب. فالمؤلف جيد الى حد ما للتدريس في كليات القانون والعلوم السياسية الا انه ربما يكون غير صالح للتدريس في بقية الاختصاصات لاسبابه وتوسعه في عرض موضوعات فلسفية ونظرية.

ومع اننا لم نقم بجمع اغلب الكتب المنهجية لتدريس مادة حقوق الانسان في مؤسسات التعليم العالي العراقية بسبب صعوبة جمعها لكثرتها، الا اننا حاولنا تتبع وتحليل الكتاب الاساسي الذي استندت اليه هذه الكتب الا وهو كتاب الدكتور رياض عزيز هادي. فقد اعتمد، كما ذكرنا سابقاً، اغلب من اصدر كتاب لتدريس مادة حقوق الانسان على افكار ومنهجية هذا الكتاب. اذ ابتدأت هذه الكتب اعطاء تعريف لغوي واصطلاحي لمفردتي الحق والانسان ومن ثم انتقلت لصياغة تعريف لمفهوم حقوق الانسان وبعدها انتقلت هذه الكتب الى التطور التاريخي لمفهوم حقوق الانسان والذي تضمن بدوره حقوق الانسان في الحضارات القديمة وحقوق الانسان في الاسلام والشرائع السماوية ومن ثم حقوق الانسان في العصر الحديث. وبعدها انتقلت هذه الكتب لتناول مفهوم حقوق الانسان في المواثيق الدولية مع التركيز على الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومن ثم تم الحديث عن مصادر حقوق الانسان ثم انتقل الكتاب للحديث عن الضمانات القانونية

والسياسية والدستورية لمفهوم حقوق الانسان. وقد تم مؤخراً اضافة فصول خاصة في بعض الكتب الدراسية المقررة لدراسة حقوق الانسان لتغطية مواضيع كفساد السياسي والاداري والارهاب والطائفية والوحدة الوطنية حسب توجيهات وزارة التعليم العالي التي طالبت بضرورة اضافة مواضيع له صلة بالواقع. ولكن للأسف اغلب هذه المؤلفات تجنبت تناول موضوعات لها علاقة بحقبة النظام الديكتاتوري وانتهاكات حقوق الانسان الذي حكم العراق اكثر من ثلاث عقود ولا اي شي له علاقة بالغزو والاحتلال الامريكي للعراق والفوضى والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان الذي تبعته والتي هي مستمرة حتى الساعة.

لذا نتعتقد ان افضل طريق هو اقرار او اعتماد احد المناهج التي تم اقرارها ضمن خطة العمل للتنقيف والتربية على حقوق الانسان من قبل الامم المتحدة لكون هذه المناهج تجمع بين الجانبين النظري والعملي التطبيقي. ومن الضروري اضافة بعض الملحقات لهذه الكتب تتناول واقع حقوق الانسان في مرحلة النظام الاستبدادي ومرحلة الغزو الامريكي للعراق. ومثل هذه المناهج من الممكن ان تسهم في تطوير مجال تدريس وممارسة حقوق الانسان في العراق اذ نتعتقد ان الطالب سينجذب اليها ويبدع معرفياً وعلمياً لاسيما اذا ما وجد كتاباً منهجياً يلبي احتياجاته ويبعده عن الملل والتنظير الفلسفي. الى جانب ذلك من الضروري تنقيح هذا المناهج قبل اقرارها من قبل لجنة علمية متخصصة في مجال حقوق الانسان واطافة بعض الفصول لغرض منح تدريسي هذه المادة الحرية في استخدام وسائل توضيحية وتمارين لها علاقة باقسامهم وضمن مجال تخصص الطالب ضمن الكلية او المعهد التي يدرس فيها. فمثلاً اذا كان الطالب يدرس في كليات الاداب واقسامها او التربية واقسامها فمن الافضل من يلجأ الاستاذ لاستخدام اجزاء من روايات وقصص وكتب لها علاقة بحقوق الانسان ومطالبة الطالب بتحليلها والحال نفسه ينطبق على طلبة الفنون الجميلة فيمكن للطالب استخدام لوحات وافلام واعمال فنية اخرى لها علاقة بحقوق الانسان وهذا الامر نفسه يمكن ان ينطبق على الكثير من التخصصات العلمية والانسانية على السواء.

لقد اثبتت الدراسات الحديثة ان الغاية الاساسية من التربية على حقوق الانسان هو احداث تغيير جذري وترسيخ مفاهيم جديدة في المجتمع. وهذا الموضوع يتوقف بشكل اساسي على دور التدريسيين الذين يملكون وربما يتحكمون بوسائل التغيير داخل مجتمعاتهم وجامعاتهم عبر تبينهم كتاب منهجي علمي وساليب حديثة في تدريس مادة حقوق الانسان. فالعلاقة بين الكتاب المنهجي والتدريسي هي علاقة متكاملة ومترابطة يكمل بعضها الاخر وكلاهما يضيفان قيمة علمية وتطبيقية في تدريس مادة حقوق الانسان التي من المفترض ان تؤدي في النهاية الى تقليل

الانتهاكات داخل المجتمع. (Sadrudin, 2017) (Flaster et al., 1988)
(Bajaj, 2011)

اذ اكد بعض الباحثين على اهمية اسخدام الصور الفوتوغرافية والبوسترات في تدريس حقوق الانسان باعتبارها من الوسائل الحديثة في التدريس. فضلا عن اهمية التاكيد على تدريب الطلبة على اهمية تدوين واعداد تقارير من واقع عن انتهاكات حقوق الانسان المحيطة ببيئاتهم المحلية. فيما اقترح البعض الاخر ضرورة استخدام الروايات والقصص القصيرة والتي تتحدث عن انتهاكات حقوق الانسان، فيما اقترح البعض ضرورة استخدام الافلام السينمائية والافلام القصيرة التي تتناول معاناة الانسان ونضاله من اجل نيل حقوقه من الاتظمة المستبدة وتحليلها داخل الصف. وفيما يتعلق بالواقع العراقي فهناك الكثير من الاعمال الفنية كاللوحات والصور الفوتوغرافية والافلام السينمائية والافلام القصيرة التي تعبر عن واقع حقوق الانسان سواء في حقبة النظام الديكتاتوري او مرحلة الغزو والاحتلال الامريكي الى الوقت الحاضر. الا ان العائق الاكبر امام تطبيق هذه المنجية في تدريس حقوق الانسان هما مسالتين مهمتين الاولى تتمثل تدريب وتأهيل التدريسيين المعنين بتدريس مادة حقوق الانسان على منهج محدد وساليب علمية حديثة في التدريس والمسالة الاخرى هي عدم توفر بيئة تعليمية ملائمة لتدريس هذه المادة. ومانعيه بالبنية التعليمية هي توفر صفوف الكترونية نموذجية تحتوي على اجهزة عرض وفديو متطورة. هذا فضلا عن ضرورة ان لايزيد يتجاوز عدد الصف الواحد ثلاثون طالبا. (Carano & Black, 2008)
(Clabough, 2016)

ان المنهج المتكامل لتدريس مادة حقوق الانسان الذي يعتمد على تدريب والطالب وتعليمه ممكن ان ينمي ويطور عدة مهارات يمكن الافادة منها في المستقبل. ومن هذه المهارات:-
اولاً: تدريس حقوق الانسان والقانون الدولي : هناك اجماع بين المختصين في القانون والعلوم السياسية على ان مادة حقوق الانسان هي بشكل او باخر اشتقت من دراسة القانون الدولي. فمن السهل ونحن نقرا مادة القانون الدولي على المستوى الجامعي ان نجد اغلب المفاهيم التي تدرس ضمن مادة حقوق الانسان موجودة ضمن مفردتن القانون الدولي. (Binder & Hofbauer, 2017) فالقانون الدولي يقدم لنا مقدمة تعريفية مهمة عن الاطار النظري لمادة حقوق الانسان ببعدها الدولي والذي هو جزء محوري ومهم من التربية القانونية التي يجب دراستها من قبل جميع الاختصاصات الانسانية والعلمية. (Smith, 2013)

فعلى سبيل المثال اكدت خطة العمل على التربية عل حقوق الانسان اهمية ان يتم تطوير استراتيجيات لدمج مادة حقوق الانسان في مختلف الاختصاصات على المستوى الجامعي. وهو مايعني تنمية مهارات الطالب القانونية لفهم حقوق الانسان ببعدها القانوني. وفيما يتعلق بالعراق ودراسته كحالة فمن الضروري ان يمتلك التدريسي المعرفة القانونية التي تؤهله لتناول وتغطية مفهوم حقوق الانسان بابعدها القانونية. وبما ان الحرب والسلام يمثلان محورا رئيساً في القانون الدولي فيجب على التدريسي ان يبدا باثارة مواضيع لها علاقة بالحروب التي جرت في العراق منذ اكثر من اربع عقود كالحرب العراقية الايرانية والغزو الصدامي للكويت والغزو الامريكي للعراق والحرب على الارهاب المستمرة حتى اليوم. فمن الضروري اثارة هذه المواضيع للنقاش والتركيز على علاقتها بحقوق الانسان من حيث مدى مشروعيتها واسبابها والقرارات الدولية الصادرة من الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي المتعلقة بها. واخيراً يجب على تدريسي حقوق الانسان التعامل مع حقوق الانسان ومفاهيمها على انها اداة قانونية يمكن استخدام بطريقة فعالة ومؤثرة للحد من سوء استخدام السلطة من قبل الحكومات والانظمة المستبدة.

الملاحظ ان اغلب الكتب المستخدمة في تجريس حقوق الانسان بشكل عام تركز على البعد القانوني الدولي لحقوق الانسان تركز على قضايا الضمانات القانونية لحقوق الانسان كضمان حرية التعبير عن الراي وحرية الدين والمعتقد. اذ تحاول هذه الكتب التركيز على عالمية هذه الضمانات مع انها ممكن ان تدرس بشكل تخصصي واعمق عبر التركيز على دراسات حالات معينة مثل ماسي حقوق الانسان والمحاكمات ولجان الحقيقة ومحاكمة الانظمة المسؤولة عن هذه الانتهاكات وطرق التعامل مع الضحايا. هذا فضلا عن تلك الكتب بدأت مؤخراً على مفاهيم متعلقة بالبيئة والتنمية والتغيير المناخي عبر اضافة فصول تتناول هذه المواضيع.

مع ان كل كتاب عادة مايتاثر بخلفية الكاتب الاكاديمية واسلوبه في الكتابة، الا ان الاتجاهات الحديث في تدريس حقوق الانسان التي تاثرت الى حد كبير بخطة العمل للتربية على حقوق الانسان التي انطلقت منذ منتصف التسعينات من القرن المنصرم والمستمرة حتى الوقت الحاضر، ركزت على اهمية تبني منهج تدريس حقوق الانسان كمادة مستقلة ومنفردة وان يخضع القائمين على تدريسها الى تدريبات مكثفة كل حسب اختصاصه. (United Nations, 2004) وقد حظيت وسائل التكنولوجيا والاعلام الحديثة اهمية خاصة في العملية التعليمية. فاستخدام اجهزة العرض التوضيحي والاقلام اصبح جزء محموري ومهم في تبني هذا المنهج. ولايمكن لعملية تدريس حقوق ان تكتمل وتؤتي ثمارها وغاياتها دون استخدام هذه الوسائل. وعلى الرغم من

تلك الوسائل المبتكرة حديثاً، ما يزال المنهج او الكتاب المثالي لتدريس يقوم على قراءات تنمي المهارات العملية والتقنية وليست الذهنية او الفكرية فقط كمهارات كتابة التقارير الدورية عن تقييم حالة حقوق الانسان، وتدريب الطلبة على الاليات العملية للتبليغ عن حالات الانتهاك لحقوق الانسان في البيئة المحيطة بهم وغيرها.

ثانياً: تدريس حقوق الانسان والعلوم السياسية: هناك اجماع بين المختصين في العلوم الانسانية على ضرورة ان تكون التربية والتثقيف على حقوق الانسان جزءاً مهماً من جميع الاختصاصات على المستوى الجامعي وما قبل الجامعي. ومن هنا نؤكد على ضرورة ان تكون مفاهيم حقوق الانسان حاضرة في اغلب المواد التي تدرس في كليات العلوم السياسية. ان عملية تسييس مفهوم حقوق الانسان من قبل الكثير من الدول واستخدامه بصيغة مخادعة ومزدوجة تبعاً لمصالحها قد اثر كثيراً على حيادية هذا المفهوم وزاد من تباينه من دولة الى اخرى. فتحت ذريعة هذا المفهوم تم غزو واحتلال دول فيما تم التغاضي عن اخرى. وعليه فان تدريس حقوق الانسان من وجه نظر العلوم السياسية يجب ان تركز على تحليل وفك هذا الالتباس مما يتطلب معرفة اولية بنظريات العلاقات الدولية والسياسية الخارجية لفهم الموضوعات المعاصرة. (Pritchard, 1989) هذا فضلا عن ان موضوعات الحرب والسلام هي من اهم الموضوعات التي تدرس في العلوم السياسية وكلاهما يعدان جزءاً مهماً ومحورياً من تدريس حقوق الانسان. فعلى سبيل المثال معظم الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق الانسان كاتفاقيات فينا وجنيف لا بل وحتى الاعلان العالمي لحقوق الانسان انما تم عفاؤها لتجنب وقوع الحروب ولنشر السلام والحفاظ على الامن الدولي. ولا نعتقد ان التدريسي لمادة حقوق الانسان سيجد صعوبة في ربط الكثير من الاحداث السياسية بواقع حقوق الانسان اثناء تدريسه لهذه المادة.

ثالثاً: تدريس حقوق الانسان والتاريخ: تعد القضايا والحوادث التاريخية من اكثر القضايا المثيرة للجدل اذا ماتم تناولها من زاوية التربية على حقوق الانسان. لابل ان بعضها اصبح يؤثر بشكل مباشر على مبدا المواطنة التي يتم دراستها وترسيخها تناول تاريخ نشاء بناء الامم والدول وفهمها بالشكل الصحيح. (Holden, 1996) فيما يتعلق بالعراق فان تاريخ تطور وبناء الامة والدولة العراقية مر بمراحل مهمة. لذا فهو يشكل مادة غنية ومهمة اذا ما تم دمجها في مادة حقوق الانسان على فق نظرة علمية حيادية تنمي قدرة الطالب على التحليل والتفكير النقدي لهذه المراحل. وبما ان التاريخ بشكل عام هو سجل لاحداث الماضي الا ان تاثير هذه الاحداث على حاضر ومستقبل الامم يجعلها، كما ذكرنا سابقاً، مادة غنية للدراسة والتحليل. ونظراً لعدم وجود رؤية

واضحة لصياغة المناهج الوطنية في مؤسسات التربية والتعليم العالي العراقية ، فان مادة التاريخ اصبحت من اكثر المواد عرضة للحذف المتعمد والتحديث والتغيير الذي يتلائم مع طبيعة الظرف والمرحلة السياسية التي يمر فيها العراق. ويمكن القول ان الهدف الاساسي من ادماج الحوادث التاريخية في المنهج الدراسي لمادة حقوق الانسان هو تزويد الطالب برؤية ومهات تتعلق بالسياسة والحكم مما يحفزهم على المشاركة السياسية الفاعلة في تحديد ورسم مستقبل مجتمعهم. ومن خلال مراجعة سريعة لبعض الكتب الدراسية المقررة لتدريس مادة حقوق الانسان نجد ان النظرة التاريخية التقليدية لتطور مفهوم حقوق الانسان هي السائدة في مقابل غياب تام وربما تجاهل متعمد عن ذكر الحوادث التاريخية التي مر بها العراق وربطها بمادة حقوق الانسان. وهو ما يتطلب اعادة النظر بهذه الكتب التي لا تثير النقاش ولا تنمي مهارة التفكير النقدي لدى الطالب بقدر ما تعتمد على اسلوب التلقين الذي اصبح لا يصلح للتدريس في مراحل التربية والتعليم كافة.

رابعاً : تدريس حقوق الانسان ودراسة جرائم الابادة الجماعية وسياسيات التمييز العنصري والطائفي:

كيف يمكن الاستفادة من سياسات التمييز وجرائم الابادة الجماعية في عملية تدريس مادة حقوق الانسان؟ هذا السؤال تم بحثه في عدد من دول العالم التي تعرضت لمثل هذه الجرائم. فعلى سبيل المثال في جنوب افريقيا ماتزال فترة الابادة والتمييز العنصري الذي بدا في عام 1948 وانتهى رسمياً في بداية التسعينات من القرن المنصرم تشكل احد المحاور الاساسية في تدريس مادة حقوق الانسان (Petersen, 2010). . والحال نفسه في المانيا التي ماتزال جرائم النظام النازي ضد الاقلية اليهودية او ما يعرف بالهولوكوست ونظام التمييز والاضطهاد العنصري بين البيض والسود في جنوب افريقيا وغيرها حاضرة في الكتب المنهجية لتدريس مادة حقوق الانسان كافة.

ولجعل هذه الجرائم حزة اساسي من تدريس حقوق الانسان، فان على التدريسين ان يخضعوا لتدريب مكثف عبر برامج مكثفة حول افضل السبل لدمج هذه الجرائم ضمن مفردات حقوق الانسان. ومن الادوات والوسائل المهمة في عملية الدمج هو استخدام القصص الواقعية للضحايا والافلام القصيرة والوثائق والادلة التي تؤكد وقوع هذه الجرائم فضلا عن الزيارات الميدانية للمتاحف والمقابر والمعقلات التي توثق هذه الجرائم. وبقدر تعلق الامر في العراق، فان جرائم الابادة الجماعية كالمقابر الجماعية في جنوب العراق او استخدام الاسلحة الكيميائية ضد

الکرد في الشمال او جرائم الغزو والاحتلال الامريكي والحرب الاهلية العنف الطائفي فضلا عن جرائم الارهاب يجب ان تكون من البناء الاساسي للمنهج المقرر لمادة حقوق الانسان. علماً ان دمج هذه المواد في المقرر الدراسي سينمي اسلوب التفكير النقدي لدى الطالب ويطوره بالشكل الذي يجعله الوصول الى نتائج علمية مستندة الى ادلة وحقائق تساعده في الاجابة على الكثير من القضايا المعقدة والشائكة. والجدير بالذكر ان التدريسين لمثل هذه المواضيع ضمن مادة حقوق الانسان والديمقراطية يتحملون مسؤولية كبير في عملية اثبات الحقائق وتدريبها بشكل علمي وحيادي مما قد يسهم بشكل فاعل في عملية التغيير الاجتماعي. ومن المؤكد ان ذاكرة وتجارب البعض منهم الذين عاشوا وشهدوا حقبة النظام الاستبداد ام حقبة الغزو والاحتلال الامريكي ومابعده سيكون لها اثر كبير في عملية التدريس وتنمية مهارات طلبتهم فيما يتعلق بمادة حقوق الانسان.

لذا فمن الضروري علينا القول ن مسؤولية تدريسيين لمادة حقوق الانسان والديمقراطية هو فهم واستيعاب ماذا تعنيه هذه المادة ودورها في عملية التغيير الاجتماعي وترسيخ مفاهيم العدل والمساواة بين الجميع بغض النظر عن اللون، المعتقد او المذهب، الدين، الجنس، المركز الاجتماعي والاقتصادي وغيرها من المتغيرات. فهم بحاجة الى منهجية علمية ترسيخ مفاهيم وقيم حقوق الانسان داخل المجتمع. هذه المنهجية يجب ان تطبق في بيئة امنة تتحول فيها محاضرات حقوق الانسان الى ورشات عمل من اجل تحقيق الاهداف المخطط لها من مادة حقوق الانسان كمادة دراسية مستقلة على المستوى الجامعي واهم هذه الاهداف هي تنمية التفكير النقدي لدى الطلبة.

الخاتمة :

بعد قرابة الخمس عشر سنة من قرار وزارة التعليم العالي والبحث من استحداث مادة حقوق الانسان والتي اضيف لها لاحقاً مادة الديمقراطية في بعض الكليات، ماتزال هذه المادة تدرس بشكل تقليدي وغير متوافق مع الاهداف العامة لقرارها. وسبب عدم النجاح هذا يرجع الى عوامل عدة اهمها، كما تبين من خلال البحث. واهم هذه العوامل هو عدم توفر منهج دراسي معاصر مبني او مصمم بطريقة علمية تزود الطالب بمهارات ومعارف تمكنه من تطوير حقل دراسات حقوق الانسان. فاغلب المناهج، ومنها ماتم الحديث خلال البحث، كتب بطريقة تقليدية غلب عليها الجانب الفسفي النظري في غياب واضح للابعد التطبيقية والتي جزء محوري ومهم من

تدريس مادة حقوق الانسان. هذا فضلاً عن اغلب المناهج او الكتب المخصصة لتدريس حقوق الانسان اتبعت الطريقة التقليدية التي كتب بها المؤلف الاول لتدريس مادة حقوق الانسان في الجامعات العراقية وهو مؤلف الدكتور رياض عزيز هادي. وللأسف لم يسعى اغلب من اعد صياغة مفردات هذ الكتاب بمولف خاص به الافادة من الجهود التي بذلت في اطار الامم المتحدة فيما يتعلق بالتربية والتثقيف على حقوق الانسان.

References

- Bajaj, M. (2011). Teaching to transform, transforming to teach: Exploring the role of teachers in human rights education in India. *Educational Research*, 53(2), 207–221. <https://doi.org/10.1080/00131881.2011.572369>
- Binder, C., & Hofbauer, J. A. (2017). Teaching International Human Rights Law: A Textbook Review. *European Journal of International Law*, 28(4), 1397–1414. <https://doi.org/10.1093/ejil/chx079>
- Black, A. M. (2008). The Challenges and Joys of Teaching Human Rights. *OAH Magazine of History*, 22(2), 5–6. <https://doi.org/10.1093/maghis/22.2.5>
- Carano, K. T., & Clabough, J. (2016). Images of Struggle: Teaching Human Rights with Graphic Novels. *The Social Studies*, 107(1), 14–18. <https://doi.org/10.1080/00377996.2015.1094723>
- Flaster, L., Schniedewind, N., & Snyder, J. (1988). Human Rights Education: A Context for Teaching About Women's Lives. *Feminist Teacher*, 3(3), 14–18.
- Holden, C. (1996). Enhancing History Teaching Through a Human Rights Perspective. *Evaluation & Research in Education*, 10(2), 113–127. <https://doi.org/10.1080/09500799608666910>
- Petersen, T. (2010). Moving beyond the toolbox: Teaching human rights through teaching the Holocaust in post-apartheid South Africa. *Intercultural Education*, 21(sup1), S27–S31. <https://doi.org/10.1080/14675981003732217>
- Pritchard, K. (1989). Political Science and the Teaching of Human Rights. *Human Rights Quarterly*, 11(3), 459. <https://doi.org/10.2307/762103>
- Sadrudin, M. M. (2017). Teaching human rights through global education to teachers in Pakistan. *PROSPECTS*, 47(1–2), 73–86. <https://doi.org/10.1007/s11125-018-9425-1>

Smith, R. K. M. (2013). Embedding Research in the Human Rights Law Curriculum: Reflections on the Teaching-Research Link in Higher Education. *Journal of Human Rights Practice*, 5(2), 337–357.

<https://doi.org/10.1093/jhuman/hut009>

United Nations (Ed.). (2004). *ABC: Teaching human rights: practical activities for primary and secondary schools*. United Nations.

السندي، ناز. بدرخان. (٢٠١٢). حقوق الانسان والديمقراطية. كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية جامعة بغداد.

المفوضية السامية لحقوق الانسان، ا. ا. ل. ا. (٢٠٠٤). مبادئ التثقيف في مجال حقوق الانسان أنشطة عملية لتلاميذ مرحلتي التعليم الاساسي والثانوي (المفوضية السامية لحقوق الانسان). المفوضية السامية لحقوق الانسان.

حسين، ي. (٢٠١٣). ديمقراطية (المرحلة الاولى)، كلية العلوم ، جامعة بغداد.

الدليمي، حافظ علوان. (٢٠٠٩). قراءة معاصرة لموضوعة حقوق الانسان.

مفوضية حقوق الانسان، ا. ا. ل. ا. (٢٠٠٦). خطة العمل البرنامج التثقيفي في مجال حقوق الانسان المرحلة الاولى. المفوضية السامية لحقوق الانسان.

مفوضية حقوق الانسان، ا. ا. ل. ا. (٢٠١٧). خطة العمل البرنامج التثقيفي في مجال حقوق الانسان المرحلة الثالثة. المفوضية السامية لحقوق الانسان.

هادي، رياض عزيز. (٢٠٠٥). حقوق الانسان (تطورها . مضامينها . حمايتها) (بغداد).